

الوَقْدَ الدَّاهِمُ لِدُولَةِ البحْرَيْنِ  
لِدُولَةِ الْأَمْمَ الْمُتَحَدَّةِ  
نيويورك



كَلِمَةٌ

سَعَادَةٌ لِلنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْرَاطَةِ اللَّهِ خَلِيفَةِ  
وزَيْرِ خَارِجَيَّةِ دَوْلَةِ البحْرَيْنِ

أَمَانَ

وَفَرَّدَ وَفَرَّادَ لِلْمُنْهَبِ الْمُعَيْنِ وَالْمُعَادِلِ الْمُؤْمِنِ وَالْمُعَدِّلِ  
الْشَّلاَثَاءُ ١٢ نُوفُمْبَر ٢٠٠١ م  
نيويورك

كَلِمَة  
سَعَادَةِ الْشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَارِكَوْنَتْ لِهِ خَلِيفَةِ  
وزَيْرِ خَارِجِيَّةِ دُولَةِ الْبَحْرَيْنِ

أَمَانَ  
الدوَّرَةُ وَقَالَ وَسَرَّهُ فَلَمْ يَنْدُمْ فَلَمْ يَعْسُدْ وَلَفَّهُمْ وَلَمْ يَعْنَدْ  
الثَّلَاثَاءُ ١٢ُ نُوْفَمْبَرِ ٢٠٠١ مـ  
يُونَيْرَالْكَوْنَتْ

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

تعقد هذه الدورة ومشاعر الحزن والأسى ما زالت قائمة بسبب الأعمال الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر الماضي وراح ضحيتها الآلاف من مواطني أكثر من سبعين دولة كانوا يعملون في مركز التجارة العالمية في وقت وقوع الاعتداء الآثم في مدينة نيويورك الذي نجم عنه أيضاً خسائر مادية واقتصادية كبيرة.

لقد أدانت دولة البحرين وشجبت على الفور، تلك الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في مدينة نيويورك وعلى بعد بضع كيلومترات من مقر الأمم المتحدة، وفي مدينة واشنطن، وعبر حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ حمد

بن عيسى آل خليفة لفخامة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وشعب الولايات المتحدة الصديق عن خالص تعازي ومواساة البحرين أميراً وحكومة وشعباً في ضحايا هذه الاعتداءات الآثمة التي تتفافى مع تعاليم كافة الأديان السماوية والمعايير الأساسية للإنسانية، والقيم الحضارية.

لقد أيدت دولة البحرين التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب وأبدت استعدادها للتعاون والمشاركة في الجهود والإجراءات التي تستهدف القضاء على الإرهاب وعناصره وأماكن إيوائه ومصادر تمويله وذلك تأكيداً لموافقها المبدئية والثابتة من الإرهاب، ونبذها لكافة أعمال العنف والتطرف التي تتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحاء وكافة المفاهيم الحضارية والإنسانية السامية التي تؤمن بها وتؤيدها.

كما تابعت دولة البحرين المناقشات التي شهدتها الجماعة العامة في دورتها الحالية حول نبذ الإرهاب، وشاركت فيها وهي بذلك تشاطر معايير الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أناان الرأي في أن صدمة الحادي عشر من سبتمبر قد وحدت العالم في وجه الإرهاب عندما تجسدت هذه الوحدة في شجب الملايين من البشر ومن مختلف المجتمعات لتلك الاعتداءات الإرهابية.

كما وإننا نشاطر معايير الرأي الذي يؤكد حقيقة ما للأمم المتحدة وبتكوينها الفريد من دور هام في حشد طاقات المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب ومحاربته.

وفي إطار تعاونها مع الجهود الدولية رحبت دولة البحرين بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١) حول موضوع الإرهاب وبخاصة الفقرة السادسة العاملة منه التي

تطلب من الدول الأعضاء في المنظمة موافقة اللجنة المنشقة عن مجلس الأمن الدولي بتفاير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً للقرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً.

السيد الرئيس،،

إننا بقدر ما نشعر به من حزن من بشاعة ما حدث يوم الحادي عشر من سبتمبر، نبه في الوقت نفسه إلى خطر استغلال ذلك للربط بين أعمال الإرهاب والدين الإسلامي الذي هو دين محبة وتسامح، ومن محاولات تأجيج مشاعر العداء ضد المسلمين وإشعال فتيل الصراع بين الأديان والحضارات بدلاً من الحوار والتفاعل بينها لما فيه خير المجتمعات على كافة أعرافها ومعتقداتها.

ويسراً في هذا السياق أن نرحب ب موقف الولايات المتحدة ودول صديقة أخرى والتي دعت مواطنيها

إلى تجنب الإساءة إلى مواطنها من ذوي الأصول العربية والسلمة المقيمين فيها تأكيداً وتعزيزاً لروح التسامح بين الأديان والثقافات.

السيد الرئيس،،

إن الأمم المتحدة التي هي أداتها المثلى للتصدي للإرهاب الدولي، تواجه تحديات أخرى تعيق عملنا المشترك لتحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء عالم يسوده السلام العادل والمساواة.

وفي هذا الإطار فقد شهدت الجمعية العامة هذا العام دورات إثنانية عاجلت مواضيع متعددة منها الأسلحة الصغيرة، والمستوطنات البشرية، ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة. كما نشير إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ومحاربة الفقر

وتمويل التنمية، إضافة إلى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي استضافته جمهورية جنوب أفريقيا هذا العام.

ودولة البحرين التي أيدت إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الجديدة، تؤكد اليوم من جديد عزيمها على مواصلة القيام بمسؤولياتها الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق الأهداف المشتركة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الألفية مستندة في ذلك إلى حضارة عريقة ونهضة متقدمة تهدف إلى توسيع أسس الدولة العصرية وتحقيق التنمية الشاملة وتفعيل المزيد من آليات المجتمع المدني وتحديث مؤسسات الدولة ونظمها وإعداد المواطن البحريني وتأهيله للتعامل مع معطيات العصر ومتطلبات التقدم.

وفي هذا الإطار، جاءت مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ جلالة بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين، بتشكيل لجنة وطنية ضمت كافة قطاعات المجتمع البحريني، وقد قامت هذه اللجنة بإعداد مشروع لبيان العمل الوطني أقره شعب البحرين، في استفتاء حر ومباشر بلغت نسبته (٩٨٪)، وصادق عليه سمو الأمير في شهر فبراير هذا العام.

وقد جاء هذا الميثاق في سياق خطة شاملة تهدف إلى تطوير المجتمع البحريني وتحديث نظمه ومؤسساته والإرتقاء به إلى آفاق الدولة العصرية، بما يؤهله للمشاركة بفاعلية في تفاعلات النظام العالمي الجديد، ويجعله قادراً على مواجهة تحديات ومتطلبات العصر.

ولقد واكب هذه الخطوة التاريخية إجراءات عديدة لبناء وتحديث المؤسسات الدستورية والديمقراطية وتأكيد سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، ومن أبرز هذه الخطوات تطوير العمل في مجال حقوق الإنسان، والتأكد على مشاركة المرأة وتفعيل دورها في المجتمع المدني بما في ذلك حق الترشح والانتخاب، وإنشاء لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، وتأسيس المجلس الأعلى للمرأة، والذي من بين اختصاصاته اقتراح السياسات العامة في مجال تنمية وتطوير دور المرأة في مؤسسات الدولة الدستورية والمدنية العامة.

إن دولة البحرين التي تعتز بما حققته من خطوات وإنجازات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تجدد العزم على المضي قدماً في مسیرتها التنموية

الشاملة لبناء دولة قادرة على ترسیخ مكانتها الدولية وتوطيد علاقاتها مع مختلف دول العالم، لتعبر عن اعتزازها وامتنانها للدعم الذي حظيت به الخطوات المباركة التي اتخذها حضرة صاحب السمو الامير من قبل الكثير من الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

السيد الرئيس،،

إن حرص دولة البحرين على اتسام علاقاتها بروح الود والتعاون يتجلى فيما تقيمه من علاقات أخوية وودية وثيقة مع الدول الشقيقة، والصديقة في إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحرص على كل ما من شأنه دعم علاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى موقف كل من دولة البحرين ودولة قطر من الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ مارس ٢٠٠٩م الذي أنهى الخلاف المحدودي بين البلدين الشقيقين، وإلى ما عبر عنه كل من قائدِي البلدين من أن قبولهما بهذا الحكم قد فتح صفحة جديدة في علاقاتهما الأخوية القائمة على الوفاق والتعاون الذي يحقق مصالحهما المشتركة، وبأنه انتصار للشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.

السيد الرئيس،،

إنه لمن المؤسف حقاً أن تظل آثار ما شهدته منطقة الخليج على مدى العشرين عاماً الماضية من أحداث خطيرة مصدر تهديد مستمر لأمنها واستقرارها وعائقاً لمسيرة تطورها وغائباً.

وإن دولة البحرين، وحرصاً منها على استباب الأمن والسلم الدوليين وبخاصة في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والمصالح الحيوية لدول العالم، تدعى العراق مجدداً إلى التعاون مع الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى كسبيل لإنجاح الجهود الرامية إلى رفع العقوبات عنه، وإنهاء معاناة شعبه الشقيق.

وفي ضوء التطورات الإيجابية في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تأمل دولة البحرين في التوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر

الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى،  
التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وهي بذلك تبارك وتؤيد ما تم من اتصالات مباشرة  
بين البلدين الجارين، وتأمل في تسوية الخلاف تسوية  
سلمية وفقاً لما دئ القانون الدولي بما في ذلك اللجوء إلى  
محكمة العدل الدولية.

السيد الرئيس،،،

يشهد الوضع في الشرق الأوسط منذ وصول حكومة  
إسرائيل الحالية تطورات خطيرة أعادت المنطقة إلى أجواء  
ما قبل انطلاق عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١م من  
صراع ومواجهة، جراء الاعتداءات التي تمارسها إسرائيل  
ضد الشعب الفلسطيني وما تفرضه من إجراءات قمعية

وعزل وحصار اقتصادي في كافة أراضي السلطة  
الفلسطينية.

إن عملية السلام التي قامت على قرارات مجلس  
الأمن الدولي والأمم المتحدة وبخاصة القرارين ٢٤٢  
و٣٣٨ ، ومبادئ مؤتمر مدريد وتحديداً مبدأ الأرض مقابل  
السلام قد وصلت إلى طريق مسدود.

وإن الأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية وما  
تنذر به من أحطار تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق  
الأوسط ومصالح دولة ودول أخرى تضع المجتمع الدولي  
وبخاصة راعي عملية السلام أمام مسؤولياتها لإعادة  
عملية السلام إلى مسارها وأهدافها. ولن يتم ذلك إلا من  
خلال التطبيق التام للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن  
الدولي التي تدعو إلى الانسحاب التام من الأراضي العربية

التي تختلها في الجولان العربي السوري وحتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وما تبقى من أراضي الجمهورية اللبنانية، والإقرار الشامل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ونود في هذا السياق أن نرحب بما عبر عنه فخامة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش حول حق الشعب الفلسطيني في إنشاء الدولة الفلسطينية وهو حق يؤيده الاتحاد الأوروبي والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ويلقى من الدعم والتأييد المتزايد من قبل المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

يظل تعزيز دور الأمم المتحدة وإصلاح آلياتها لتمكنها من مواجهة التحديات والإسهام في حلها في إطار

من الشراكة الجماعية من الأولويات التي حددتها الميثاق، وحث عليها إعلان الألفية الرامي إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون وطنياً ودولياً واحترام حقوق الإنسان وضبط إيقاعات العلاقات الدولية وتوجيهها على النحو الذي يحفظ أمن وسلام العالم وتنميته واستقراره.

وفي معرض الإشادة بدور الأمم المتحدة فإنه ليطيب لي أن أتوجه بتهنئتي الحارة لمعالي الدكتور كوفي أناan لإعادة انتخابه بالإجماع أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ثانية تقديرأً من الدول الأعضاء للجهود القيمة التي بذلها وبيذلها لتمكن المنظمة من أداء دورها وبلوغ أهدافها، والتي استحق معاليه والأمم المتحدة في عهده بمحاجتها جائزة نوبل للسلام هذا العام تقديراً لاسهامهما الكبير في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مباركاً له والأمم المتحدة هذا التكريم.

كما يطيب لي السيد الرئيس أن أهنكم وأهني  
بلكم الصديق جمهورية كوريا على انتخابكم رئيساً  
للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة،  
متمنياً لكم التوفيق والنجاح في أداء مهامكم، معرباً عن  
الشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد هاري هولكيري  
وزير خارجية فنلندا، رئيس الدورة الخامسة والخمسين ولما  
بذله من جهود قيمة في إدارة أعمالها، وأعمال الدورات  
الاستثنائية التي تخللتها.

السيد الرئيس،

إن إيماناً الراسخ بوحدة المصير البشري، وبأننا جميعاً  
نعيش في عالم واحد يت逼م علينا العمل معاً للمحافظة عليه  
وصيانته من الأخطار والحرروب والإرهاب الدولي  
والصراعات والمرض والفاقة وغيرها، "فتحن شعوب  
الأمم المتحدة"، كما يؤكد لها الميثاق، مطلوب منا أن نعقد

العزم ونجدد العهد على أن نتحلى بالتسامح وان نعيش،  
كما أراد لنا الله شعوباً متعاونين نشيد الحبة والعدل  
والأمن والسلام.

وشكرأ،،